



## قرار

أعاد الاتحاد الدولي للخدمات العامة تأكيد التزامه الراسخ بحماية حقوق المهاجرين، اللاجئين، والنازحين قسراً، ورفضه القاطع للفاشية والعنصرية ورهاب الأجانب، والدفاع عن حق كل إنسان بالحصول على خدمات عامة ذات نوعية بشكل متساوٍ.

- حيث أن السيناريو السياسي الحالي يعبر عن نزعة مقلقة للغاية تتجلى في صعود الأحزاب اليمينية والقومية المتطرفة ووصول حكومات مستبدة الى السلطة في عدد من الدول المتطورة وتلك التي في طور النمو، واعتمادهم حملات تستند إلى الترويج للعنصرية والخوف من الأجانب؛
- وحيث أن هذه الأحزاب والحكومات تنشر مناخاً يستند الى أكاذيب وأصالييل، وتستخدم النازحين واللاجئين والباحثين عن ملجأ والنازحين قسراً كبشٍ محرقةٍ لعدد من المشاكل الاقتصادية والآفات الاجتماعية، وحيث يتم اعتبار هؤلاء الأشخاص كمصدر تهديد للأمن القومي والهوية وعبئاً على الموارد العامة؛
- وحيث أن مثل هذه الروايات المضللة تحيد النظر عن المسببات الرئيسية للنزوح، كالسياسات النيو ليبرالية وجشع الشركات الذي يدمر وظائف العمال، وينهك الخدمات العامة، ويدمر البيئة ويغذي التوترات والنزاعات؛
- وحيث أن العمال، والقادة التقدميين، والنقابات التجارية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات، بما في ذلك مجتمعات المهاجرين أنفسهم، قاوموا ويستمررون بمقاومة هذا المسار السلبي، فلا بدّ من دعم هذه المقاومة وتعزيزها.
- وحيث أن برنامج العمل الذي أعدّه الاتحاد الدولي للخدمات العامة (2018-2022)، بعنوان منح الأولوية للبشر لا للأرباح، يلتزم بمقاربة حقوق الإنسان حول التعامل مع المهاجرين واللاجئين والنازحين قسراً، ويدافع عن حقهم بالحصول على عمل محترم، وحماية اجتماعية، والوصول إلى الخدمات العامة الجيدة؛

يعرب الاتحاد الدولي للخدمات العامة، خلال اجتماع مجلسه التنفيذي في جنيف في 14-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، عن إدانته الشديدة للدعاية التي يعتمدها اليمين المتطرّف والتي تحضّ على العنصرية والخوف من الأجانب، ومعاداة المهاجرين والفقراء .

ويلتزم الاتحاد الدولي للخدمات العامة بحماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين واللاجئين والنازحين قسراً، ورفض الفاشية العنصرية ورهاب الأجانب في شكل قاطع، وبالذفاق عن حقّ كل إنسان بالحصول على الخدمات العامة النوعية بشكل متساوٍ .

ويؤكد الاتحاد الدولي للخدمات العامة أنه سيبقى ملتزماً بمنح الأولوية لعمله على الهجرة، واللاجئين، والنازحين قسراً. كما سينسّق هذا البرنامج ضمن عدد من القطاعات والمناطق التابعة له، وسيخصّص الموارد اللازمة ويعمل على إقامة تحالفات مع الحركات النقابية الأشمل وهيئات المجتمع المدني لحشد الدعم الوطني، والإقليمي والعالمي لهذه القضية، بما في ذلك التزامه الميثاق العالمي للأمم المتحدة بشأن اللاجئين والميثاق العالمي للأمم المتحدة من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة.